WFP
برنامج الأغذية العالمي
wfp.org/ar

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الأولى
روما، 20-23 فبراير/شباط 2017

التوزيع: عام
التاريخ: 6 فبراير/شباط 2017
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 4 من جدول الأعمال
WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1*
قضايا السياسات

للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

سياسة تغير المناخ

موجز تنفيذي

يشكل تغير المناخ والكوارث والصدمات المناخية خطراً خاصاً على الأمن الغذائي والتغذية. وتشير استنتاجات تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ إلى أن التغير المناخي يمكن أن يزيد من خطر الجوع وسوء التغذية بنسبة تصل إلى 20 في المائة بحلول عام 2050.[1] ويستدعي عدد متزايد من الكوارث المناخية استجابات مساعدات غذائية، وهناك أبعاد متصلة بالمناخ للكثير من حالات الطوارئ المعقدة الأخرى.

وتحدد هذه السياسة كيف سيسهم برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في الجهود الرامية إلى الحيلولة دون أن يؤدي تغير المناخ والصدمات المناخية إلى تفاقم أوجه الضعف والمخاطر القائمة وتقويض التقدم المحرز على طريق القضاء على الجوع وسوء التغذية. وتزوِّد السياسة موظفي **البرنامج** بالمبادئ التوجيهية والخيارات البرامجية لإدماج الأنشطة المتعلقة بالتصدي لتغير المناخ في عملهم، مع التركيز على مساندة التكيف والتقليل من الخسائر والأضرار الناجمة عن الظروف المناخية القاسية.

وتتمثل غاية **البرنامج** في تمكين الناس الضعفاء، والمجتمعات المحلية، والحكومات من مجابهة الآثار المناخية على الأمن الغذائي والتغذية، والتكيف مع تغير المناخ. وتحقيقاً لهذه الغاية ضمن خطته الاستراتيجية المؤسسية فإن **البرنامج** سيعمل مع الحكومات والشركاء على توطيد ثلاثة أهداف رئيسية هي:

1) دعم الناس الأشد ضعفا، والمجتمعات المحلية، والحكومات في إدارة وتقليل المخاطر المتصلة بالمناخ المحدقة بالأمن الغذائي والتغذية والتكيف مع تغير المناخ.

2) تعزيز المؤسسات والنظم المحلية، والوطنية، والعالمية للاستعداد للكوارث والصدمات المتصلة بالمناخ، والاستجابة لها، والانتعاش منها.

3) إدماج تفهم معزز بآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية ضمن السياسات والخطط الوطنية والعالمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، للتصدي لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية.

[1] IPCC. 2014. *Fifth Assessment Report*. https://www.ipcc.ch/report/ar5/.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد S. Samkange
مدير
شعبة السياسات والبرامج
بريد إلكتروني: stanlake.samkange@wfp.org

السيد K. Crossley
نائب المدير
بريد إلكتروني: kenn.crossley@wfp.org

وستُدرج هذه الأهداف ضمن الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج** والأنشطة ذات الصلة. وستُسهم سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ في مساندة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتنفيذ اتفاق باريس، والعمل في إطار خطة عام 2030، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 المتعلق بالقضاء على الجوع، والهدف 17 بشأن الشراكات، والهدف 13 حول الإجراءات المناخية. وتستكمل السياسة أيضاً سياسات **البرنامج** الأخرى، مثل السياسة البيئية، وسياسة التغذية (2017-2021)، وسياسة بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية، وسياسة المساواة بين الجنسين، وسياسة الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وستشكل السياسة المرتكز لنهج متكامل للقضاء على الجوع وسوء التغذية.

وتحدد هذه الوثيقة مجموعة من المبادئ ومجالات النشاط التي أثبتت فيها مساعدة **البرنامج** الغذائية فعاليتها في الإسهام بالإجراءات المناخية. وسيستخدم **البرنامج** هذا الإطار من أجل ما يلي: 1) تحديد هشاشة المجموعات السكانية المحرومة من الأمن الغذائي وأولوياتها فيما يتعلق بالتكيف؛ 2) توجيه استخدام المساعدة الغذائية في معالجة الضعف المتصل بالمناخ؛ 3) الاستفادة من الأدوات، والنُهج، والشراكات المبتكرة لتعزيز الصمود وقدرات التصدي في صفوف المجموعات السكانية الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي.

وتتسم الشراكات والإجراءات على المستوى القطري بأهمية حاسمة في تحقيق غايات هذه السياسة. وسيعمل **البرنامج** مع أصحاب المصلحة القطريين على وضع خطط استراتيجية قطرية متوائمة وداعمة للأولويات المحددة في خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا.

ومن المنتظر أن يؤدي تغير المناخ إلى تصاعد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية في العقود المقبلة، مع تبعات جسيمة على **البرنامج** من حيث الأموال والموارد. وستحدد خطة للنشر الإجراءات اللازمة لتقوية قدرات الموظفين، ودمج التمويل المتخصص لتغير المناخ ضمن الإطار المالي للسياسة، ووضع توجيهات للموظفين والشركاء أكثر اتساماً بالتحديد والطابع العملي على المستوى القطري. وسيواصل **البرنامج** القيام بما يلي: 1) استحداث، وتجريب، وتوسيع نطاق تنفيذ أدوات ونُهج مبتكرة، بما في ذلك تمويل متعدد السنوات وأكثر قابلية للتنبؤ من أجل الاستجابة الفورية للصدمات والكوارث المتصلة بالمناخ؛ 2) العمل مع الحكومات على اجتذاب موارد كافية لمعالجة آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية على النحو المحدد في الخطط والأولويات الوطنية.

وسيتم تقييم هذه السياسة لتحديد مدى فعاليتها بعد خمس سنوات من التنفيذ، وفقاً لقواعد **البرنامج**.[2] وسيراعي التقييم نتائج أية عمليات داخلية ذات صلة للمراجعة والاستعراض.

مشروع القرار*

يوافق المجلس على "سياسة تغير المناخ" (WFP/EB.1/2017/4-A/Rev.1*).

[2] "سياسة التقييم (2016-2021)" (WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

عرض عام

1- في سياق الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021)، فإن هذه السياسة ترسم معالم دعم **البرنامج** للبلدان في ميدان التصدي لآثار تغير المناخ على أشد الشرائح السكانية معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وذلك بالتعاون مع المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني، والحكومات، والقطاع الخاص، وشركاء الأمم المتحدة.

2- وتحدد هذه السياسة كيف سيسهم **البرنامج** في الجهود الوطنية والعالمية للحد من آثار تغير المناخ على العمل المبذول للقضاء على الجوع وسوء التغذية. وتزود السياسة موظفي **البرنامج** بالمبادئ التوجيهية والأدوات اللازمة لتمكينهم من التصدي لآثار تغير المناخ عبر عملهم. كما أنها ترمي إلى تعزيز تفهم آثار التغير المناخي على الأمن الغذائي والتغذية بما يتيح النهوض بتحديد أوجه الضعف الأساسية وأولويات العمل. وتطرح السياسة أيضاً نقاط دخول برامجية مختلفة لإرشاد المكاتب القطرية من أجل إدماج مسائل تغير المناخ في عملية إعداد خططها الاستراتيجية القطرية، وفي تجريب الأدوات والنهج المبتكرة لدعم الأولويات الحكومية الوطنية ومساعدة السكان الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي على إدارة المخاطر المتصلة بالمناخ وتقوية قدراتهم على التكيف.

3- وتمشياً مع ولايته، يعمل **البرنامج** بالفعل على التصدي لآثار تغير المناخ والكوارث على الناس الذين يخدمهم وقد أدرَج دعم جهود الحد من مخاطر الكوارث[3] والتكيف مع تغير المناخ[4] ضمن برنامج عمله. وخلال السنوات الخمس الماضية اشتملت نسبة 40 في المائة من عمليات **البرنامج** على أنشطة للحد من مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود لمساعدة الناس على التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش.[5]

4- ووفقاً للتقارير الموحدة عن المشروعات في **البرنامج**، فإن نحو نصف عمليات الطوارئ والإنعاش التي نفذها **البرنامج** بين عامي 2003 و2012 استجابت للكوارث المرتبطة بالمناخ وساعدت الناس على الانتعاش منها. ووصلت قيمة الميزانية الإجمالية لهذه العمليات إلى 23 مليار دولار أمريكي.[6] وخلال هذه الفترة، دعت الكثير من البلدان **البرنامج** مراراً وتكراراً إلى الاستجابة للكوارث المناخية؛ وتعاني هذه البلدان على نحو مستمر من أعلى مستويات الجوع في العالم، حيث يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم أوجه الهشاشة القائمة ويشكل تهديداً خطيراً على مستقبل الأمن الغذائي.[7]

5- وتتسق سياسة **البرنامج** بشأن تغير المناخ مع سياسته البيئية التي تُعنى بأثر عمله على البيئة، وتكمّلها. وتتصدى سياسة تغير المناخ للآثار السلبية للتغير المناخي على الأمن الغذائي والتغذوي للمستفيدين من **البرنامج**، وتحدد الكيفية التي سيُسهم فيها **البرنامج** في الجهود الوطنية والعالمية للحيلولة دون أن يؤدي تغير المناخ إلى تقويض العمل الرامي إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية.

السياق العالمي

6- على مدى العقد الماضي أضرّت الكوارث الطبيعية بنحو 1.7 مليار نسمة وأزهقت أرواح زهاء 000 700 إنسان.[8] ومنذ عام 2008 أدت الكوارث إلى تشريد 26.4 مليون إنسان سنوياً في المتوسط. وكانت نسبة تقرب من 80 في المائة من هذه

---

[3] مفهوم وممارسة الحد من مخاطر الكوارث عن طريق بذل جهود منهجية لتحليل وإدارة العوامل المسببة للكوارث، بما في ذلك عن طريق الحد من التعرض للخطر، وتقليص تعرض الناس والملكية والإدارة الحكيمة للأرض والبيئة، وتحسين الاستعداد للظواهر الضارة (المائدة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث unisdr، 2009).

[4] عملية التكيف للمناخ الحالي والمتوقع وأثارة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC، 2014). ويشمل ذلك من: أ) التكيف للتغيرات التدريجية في متوسط درجات الحرارة، ومستوى البحر والتهطل؛ وب) تقليص وإدارة المخاطر المقترنة بزيادة وتائر الحوادث الجوية الجسيمة التي لا يمكن التنبؤ بها. (نص مقتبس مع التصرف من تتيرنبول Turnbull وآخرين،

[5] التقارير الموحدة عن المشروعات.

[6] WFP. 2014. *Responding in a risk-prone environment: the changing hazard landscape of WFP emergency and recovery operations*, 2003–2012. WFP internal document.

[7] قام البرنامج خلال هذه الفترة بتنفيذ أكثر من خمس من عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش في كل بلد من بلدان مجموعة مؤلفة من 20 بلدا.

[8] Centre for Research on the Epidemiology of Disasters (CRED), Emergency Events Database (EM-DAT).

الكوارث مرتبطة بالمناخ.[9] وتسفر الكوارث المناخية بصورة منتظمة عن خسائر اقتصادية تفوق قيمتها 100 مليار دولار كل سنة، وهو رقم تشير التوقعات إلى أنه سيتضاعف بحلول عام 2030.[10]

7- ويجهد المحرومون من الأمن الغذائي في شتى أرجاء العالم لضمان وجبات غذائية مغذية كافية لهم ولأسرهم في ظل المناخ القائم اليوم. ويعيش أربعة من كل خمسة من هؤلاء في بلدان معرضة للكوارث الطبيعية وذات مستويات عالية من التدهور البيئي.[11] وتزداد صعوبة الأحوال المعيشية لأولئك المحرومين بفعل الفيضانات، وموجات الجفاف، والعواصف التي تدمر الأصول، والأراضي، والثروة الحيوانية، والمحاصيل، والإمدادات الغذائية، كما وتجعل من الصعب على الناس الوصول إلى الأسواق، وتفاقم من مسؤوليات الرعاية، وتضر بالشبكات الاجتماعية الداعمة. وتترافق المخاطر المناخية مع النزاعات، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، وصعوبة الوصول إلى خدمات الصحة والإصحاح والتعليم، والنمو السكاني، وضعف الأسواق، وكلها عوامل تسهم في خلق مشكلة الجوع وسوء التغذية. والمجموعات السكانية الأشد فقراً أكثر تعرضاً من السكان العاديين للمخاطر المناخية كما أنها تفقد قدراً أكبر من ثروتها عندما تضربها الصدمات المرتبطة بالمناخ.[12] ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن تغير المناخ قد يسفر عن خفض الناتج الزراعي الممكن بنسبة تصل إلى 30 في المائة في أفريقيا و21 في المائة في آسيا.[13] وستشكل الآثار على سبل العيش الزراعية الزيادة الرئيسية في الفقر الناجمة عن تغير المناخ.[12]

8- ويشكل الاستهلاك الغذائي بالفعل نسبة تزيد على 60 في المائة من مجموع إنفاق الأسر الفقيرة. وفي أفريقيا فإن أثر تغير المناخ قد يقود إلى زيادة أسعار الأغذية بنسبة تصل إلى 12 في المائة بحلول عام 2030 وإلى 70 في المائة بحلول عام 2080.[12] وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن انعدام أمن الدخول وضعف القدرة على الوصول إلى شبكات الأمان والخدمات الأساسية يؤديان إلى معاناة المستهلكين الفقراء من الضعف البالغ في المناطق الحضرية المتنامية بسرعة. كما أن آثار الصدمات المناخية على أسواق الأغذية الوطنية والإقليمية قد تخلّف تأثيرات على مشتريات الأغذية الإنسانية، والاحتياطات الغذائية الحكومية، وبرامج شبكات الأمان.

9- وتظهر العديد من الدراسات الآثار الحادة للكوارث المناخية على الصحة والتغذية. وفي بنغلاديش ترتفع معدلات الهزال في صفوف الأطفال في المناطق المتضررة من الأعاصير والفيضانات، وثمة أدلة إحصائية قوية على تصاعد معدلات التقزم بعد أحداث الجفاف.[14] وفي الفلبين، وعلى مدى العقدين الماضيين، زادت نسبة الوفيات في صفوف الرضع بمقدار 15 مرة في الأشهر الأربعة والعشرين التالية للأعاصير بالمقارنة مع نسبة الوفيات أثناء فترة الأعاصير ذاتها؛ وبلغت نسبة الإناث في وفيات الرضع هذه 80 في المائة.[15]

10- ويمكن أن يؤثر تغير المناخ على التغذية من خلال مجموعة معقدة من العوامل المترابطة، بما في ذلك مدى توافر الأغذية والمغذيات الأساسية؛ والآثار المتزايدة للأمراض على توافر وعافية المحاصيل، والثروة الحيوانية، والأغذية البرية؛ وتفاقم شح

---

(9) Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council. 2015: *Global Estimates 2015: People displaced by disasters*. http://www.internal-displacement.org/assets/library/Media/201507-globalEstimates-2015/20150713-global-estimates-2015-en-v1.pdf.

(10) United Nations Office for Disaster Risk Reduction. 2011. *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction*. URL:https://www.unisdr.org/we/inform/publications/19846.

(11) منظمة الأغذية والزراعة. 2015. *حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم – تحقيق الغايات الدولية الخاصة بالجوع لعام 2015: تقييم التقدّم المتفاوت*. http://www.fao.org/3/contents/cd9102fb-e2c2-403a-b619-ad387a4ee533/i4646a.pdf.

(12) World Bank. 2015. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/22787.

(13) منظمة الأغذية والزراعة. 2009. *الزراعة صَوْب 2050: التحدّيات التي تُواجِهها الزراعة*. http://www.fao.org/news/story/ar/item/36194/icode.

(14) WFP. 2015. *Impact of Climate Related Shocks and Stresses on Nutrition and Food Security in Selected Areas of Rural Bangladesh*. https://www.wfp.org/content/bangladesh-impact-climate-shocks-nutrition-food-security-rural-bangladesh-july-2015; and Del Ninno, C., Dorosh, P.A. and Smith, L.C. 2003. Public policy, markets and household coping strategies in Bangladesh: Avoiding a food security crisis following the 1998 floods. *World Development*, 31(7): 1221–1238

(15) Anttila-Hughes, Jesse Keith and Hsiang, Solomon M. 2013. *Destruction, Disinvestment, and Death: Economic and Human Losses Following Environmental Disaster*. http://ssrn.com/abstract=2220501.

المياه؛ وتدهور نوعية المياه وظروف الإصحاح على حد سواء عبر الآثار الناجمة عن الصدمات المتزايدة؛ والتدهور البيئي؛ والخيارات المتعلقة بكيفية تخصيص الوقت وموارد توفير الرعاية. وعلى سبيل المثال فإن تناقص توافر المياه وانخفاض جودتها سيؤديان إلى زيادة مشكلات الصحة والإصحاح مثل مرض الإسهال مما يمكن أن يؤدي، بالترافق مع التغيرات في أنماط الأمراض المحمولة بالنواقل، إلى تصاعد سوء التغذية وإلى إحداث تأثيرات سلبية على الاستفادة من الأغذية. كما يمكن أن يؤثر تغير المناخ على ممارسات التغذية عبر الحد من توافر الأغذية أو زيادة الأسعار.

11- وتشكل التحولات البطيئة في المناخ والبيئة تحديات جسيمة طويلة الأجل. فالمواسم الزراعية آخذة بالتغير، مع تحول أنماط تساقط الأمطار والحرارة بطرق ذات آثار بالغة على المحاصيل والثروة الحيوانية. وتخلِّف ظواهر ارتفاع مستوى مياه البحر، والتصحر، والتملح، وذوبان الجليد جميعاً آثاراً بطيئة ولكنها جسيمة على سبل العيش. وتؤثر التغيرات المناخية البطيئة على أنواع المحتوى التغذوي لما يمكن زراعته من محاصيل وتربيته من حيوانات، مع آثار مباشرة على النُظم الغذائية، والتغذية، وأنماط الأمراض. وستسهم التغيرات الطويلة الأجل، وربما التحولية، في الأزمات الغذائية الممتدة حول العالم، مما سيسفر عن تفاقم مخاطر عدم الاستقرار والنزاع. وستغدو هذه التغيرات على الأرجح بارزة للعيان حينما تقود الأحداث الطقسية القاسية إلى أزمات كبرى يزيدها الإجهاد المطرد الذي تلحقه التغيرات البطيئة بالسكان الأشد ضعفاً وبسبل عيشهم.

12- وتمس آثار تغير المناخ النساء والرجال، والفتيان والفتيات، بصورة متباينة، وتؤدي في غالب الأحيان إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين. ومع أن ضمان الأمن الغذائي هو مسؤولية مشتركة، فإن للرجال والنساء أدواراً مختلفة ضمن الأسر والمجتمعات المحلية حيث يضطلع الرجال بإعداد الحقول بينما تتولى النساء أمر إنتاج وإعداد معظم الأغذية المستهلكة، مثل الخضروات والحيوانات الصغيرة. وللنساء والفتيات دور أساسي في ضمان الأمن الغذائي والتغذية الأسريين، إلا أنهن يواجهن التمييز فيما يتعلق بمسائل الحصول على الأغذية والسيطرة عليها واستهلاكها. كما أن الأدوار الجنسانية التمييزية، والتوزيع غير المتساوي للسلطة، والتحديات القائمة أمام الوصول إلى التعليم، والأراضي، والتمويل، تعني أن النساء والفتيات غالباً ما يُستبعدن من عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستعداد للكوارث، وأنهن يتلقين قدراً أقل من المعلومات عن الأخطار الطبيعية ومخاطر المناخ، مما يؤثر على قدرتهن على الاستجابة للإنذارات المبكرة.[16] وفي الوقت ذاته فإن النساء والفتيات يسهمن بالفعل في بناء القدرة على الصمود المناخي ضمن أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وبالمستطاع تمكينهن أكثر كجهات فاعلة رئيسية عبر النهج التحولية الجنسانية.

13- ويعيش الآن أكثر من نصف سكان العالم في المناطق الحضرية التي تشهد الجانب الأعظم من النمو السكاني. وسيخلِّف تغير المناخ آثاراً على الأمن الغذائي الحضري، وسبل العيش، والتغذية. وتؤثر موجات الحر الأكثر تكراراً وشدة على الصحة، وإنتاجية اليد العاملة، والدخول، كما تقلل من قدرة الأسر على الحصول على الغذاء والتغذية. وغالباً ما تنتشر المستوطنات غير الرسمية العشوائية المتنامية بسرعة في أشد المناطق الحضرية تعرضاً للمخاطر، مما يزيد من الأخطار الناجمة عن الفيضانات وغيرها من الأخطار المناخية التي تتعرض لها المجموعات السكانية الحضرية الفقيرة.

14- وفي حين أن الكوارث المناخية المحددة يمكن أن تؤدي إلى الهجرة والنزوح فإن تغير المناخ هو المحرك الطويل الأجل للهجرة الاقتصادية ضمن البلدان وعبر الحدود. وبدون بذل جهود واسعة النطاق لبناء القدرة على الصمود ومساندة التكيف مع تغير المناخ، فإن من المنتظر أن يسفر ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وانخفاض قدرة سبل العيش على الاستمرار في المناطق الأشد تأثراً بتغير المناخ عن تزايد الهجرة.

دعم البرنامج لتنفيذ خطة عام 2030

15- تكتسب ولاية **البرنامج** وخدماته في ظل تغير المناخ درجة من الأهمية لم يسبق لها مثيل. ويدرك **البرنامج** أنه يُطلب إليه الاستجابة إلى عدد متزايد من الكوارث المناخية في الوقت الذي يتصدى فيه لعدد ضخم من الكوارث المعقدة الأخرى في مختلف أرجاء العالم. ومن خلال توسيع ما يقدمه **البرنامج** من دعم لتحسين قدرات البلدان والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي فإنه يهدف إلى بناء القدرة على الصمود المناخي على نحو يمكِّن الحكومات وأشد السكان ضعفاً وحرماناً من

(16) Climate and disaster resilience in the Pacific (2016) World Bank
http://pubdocs.worldbank.org/en/720371469614841726/PACIFIC-POSSIBLE-Climate.pdf

الأمن الغذائي من معالجة آثار هذا التغير على أمنهم الغذائي والتغذوي في الأجل الطويل. وعبر هذا العمل فإن بمقدور **البرنامج** أن يضطلع بدور حاسم في مساندة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما تنفيذ اتفاق باريس، كجزء من دعمه الشامل لخطة عمل عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة.

16- وتوائم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) أنشطة **البرنامج** مع خطة عمل 2030 وتركز على دعم تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع وهدف التنمية المستدامة 17 المتعلق بإرساء الشراكات لدعم تنفيذ الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة؛ وتقر بأن الأهداف مترابطة بصورة متأصلة وأن من المتعذر تحقيقها بمعزل عن بعضها. ويعكس هدف التنمية المستدامة 13 الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.[17]

17- كما تُرشد الخطة الاستراتيجية **البرنامج** في دعم تنفيذ البلدان لاتفاق باريس الذي يرمي إلى تعزيز الاستجابة العالمية للتهديد الذي يمثله تغير المناخ بالنسبة للتنمية المستدامة واستئصال الفقر.

18- ويدعو اتفاق باريس كل البلدان إلى وضع خطط تكيف وطنية[18] ومساهمات محددة وطنيا،[19] كما يناشد وكالات الأمم المتحدة توفير المساندة في إعداد وتنفيذ تدابير قطرية مثل تقوية المعرفة العلمية، وتنمية القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتحديد احتياجات وممارسات وأولويات التكيف، وتقاسم المعارف، بما في ذلك هذه الخطط وغيرها من الخطط، والسياسات، والبرامج، والأدوات، حسب الاقتضاء.

19- كما يقر الاتفاق بأهمية تفادي، وتقليل، ومعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن التأثيرات الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك الأحوال المناخية القاسية والأحداث البطيئة، وهو مجال يمتلك فيه **البرنامج** ولاية محددة، وقدرات، ونقاط قوة، معززة بخبرته المعترف بها وأدواته الخاصة بالتصدي للمخاطر المناخية. وعلى وجه الخصوص فإن الاتفاق يبرز الحاجة إلى تدعيم نظم الإنذار المبكر، والاستعداد للطوارئ، وإجراءات التصدي للأحداث البطيئة، وتقدير المخاطر الشاملة وإدارتها، والتأمين إزاء المخاطر المناخية، وقدرة المجتمعات المحلية، وسبل العيش، والنظم الإيكولوجية على الصمود. ويحدد الاتفاق أيضاً الدور الذي ينبغي أن تضطلع به آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ في جهود ترويج التفاهم، والعمل، والدعم، التي يسهم فيها **البرنامج** عبر انخراطه في خطط العمل الحالية والمقبلة للجنة التنفيذية للآلية المذكورة.

20- ويقر اتفاق باريس بالأولوية الأساسية لحماية الأمن الغذائي والقضاء على الجوع. ويتسق هذا مع ولاية **البرنامج** التي تتضمن أبعاداً إنسانية وإنمائية ينبغي العناية بها جنباً إلى جنب مع الهدف الشامل **للبرنامج** المتمثل في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الإغاثة الطارئة والممتدة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية للاجئين والمجموعات الضعيفة الأخرى، والقيام بصورة أعم بتعزيز الأمن الغذائي العالمي.[20] ولا يمكن تحقيق ذلك دون تقديم المساندة إلى البلدان والمجتمعات المحلية في التصدي لتأثيرات تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية.

21- ويرتبط تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومساندة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتنفيذ اتفاق باريس، بإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 الذي يقر بأهمية التصدي لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في الحد من الهشاشة وبناء القدرة على الصمود. ويؤكد هذا الإطار الحاجة إلى توقع المخاطر الطويلة الأجل، وتفادي التعرض لمخاطر جديدة وخلقها، وخفض مستويات المخاطر القائمة. ويسلط الإطار الضوء على كيفية زيادة تغير المناخ للمخاطر التي تتعرض لها النظم الغذائية عبر ارتفاع درجات الحرارة، وموجات الجفاف، والفيضانات، وعدم انتظام هطول الأمطار. وتقوم الخطة الاستراتيجية **للبرنامج**، وسياسته لبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية،[21] وسياسة تغير المناخ هذه، بربط

---

[17] يشمل انخراط **البرنامج** أيضاً مراعاة الصكوك الأخرى المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

[18] أُرسيت عملية خطط التكيف الوطنية في ظل إطار كانكون للتكيف. وتتيح هذه العملية لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ صياغة وتنفيذ خطط تكيف وطنية كوسيلة لتحديد احتياجات التكيف في الأجلين المتوسط والطويل وإعداد وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتلبية هذه الاحتياجات. وهي عملية متواصلة وتدريجية وتكرارية تتبع نهجاً تقوده البلدان ويتسم بمراعاة الاعتبارات الجنسانية، والتشاركية، والشفافية الكاملة.

[19] أُرسيت المساهمات المقررة المحددة وطنياً بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أثناء التحضير للمفاوضات المتعلقة باتفاق باريس 2015؛ وهي تحدد أهدافاً قطرية للتخفيف والتكيف.

[20] النظام الأساسي **للبرنامج** ولائحته العامة
http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/newsroom/wfp261672.pdf?_ga=1.107078208.390903889.1456863227.

[21] WFP/EB.A/2015/5-C.

أنشطة **البرنامج** بإطار سينداي بالاستناد إلى سياسة **البرنامج** بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها[22]، ووثيقة تغير المناخ الجوع: نحو سياسة لبرنامج الأغذية العالمي بشأن تغير المناخ،[23] وسياسة **البرنامج** بشأن التغذية، كجزء من نهج متكامل للقضاء على الجوع.[24]

22- وتضطلع النساء بدور حاسم في كل أهداف التنمية المستدامة، مع إقرار العديد من الغايات تحديداً بمساواة المرأة وتمكينها باعتبارهما تشكلان في آن معاً الغاية المنشودة وجزءاً من الحل. كما تسلِّم سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين[25] بهذه الفوائد المزدوجة المتمثلة في حصول المرأة على المساواة وتمكينها، وسيؤدي تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين إلى تعزيز أثر عمل **البرنامج** بشأن آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية. وستتقوض الجهود المبذولة من أجل التصدي لتغير المناخ والقضاء على الجوع وتتقلص ما لم تتحقق الفوائد على قدم المساواة بين الرجال والنساء وضمن صفوفهم.

غاية البرنامج وأهدافه

23- تتولى الخطة الاستراتيجية (2017-2021) توجيه مساهمة **البرنامج** في خطة عام 2030 عبر مساندة جهود البلدان للقضاء على الجوع في صفوف أشد السكان فقراً ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي، والمشاركة في شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة. و**البرنامج** ملتزم بالوصول إلى الناس الأشد حاجة أولاً وبضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

24- وتتمثل غاية **البرنامج** في ظل هذه السياسة في دعم أشد المجتمعات المحلية ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي والحكومات في بناء صمودها وقدراتها اللازمة للتصدي لآثار تغير المناخ على مشكلة الجوع. وتحقيقاً لهذه الغاية فإن **البرنامج** سيركز على الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية التي ستُدرج ضمن خططه الاستراتيجية القطرية وبرامجه الأخرى، وسيعمل مع الشركاء على تعظيم القدرات ونقاط القوة التكاملية في كل بلد:

1) دعم الناس الأشد ضعفا، والمجتمعات المحلية، والحكومات في إدارة وتقليل المخاطر المتصلة بالمناخ المحدقة بالأمن الغذائي والتغذية والتكيف مع تغير المناخ.

2) تعزيز المؤسسات والنظم المحلية، والوطنية، والعالمية للاستعداد للكوارث والصدمات المتصلة بالمناخ، والاستجابة لها، والانتعاش منها.

3) إدماج تفهم معزز بآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية ضمن السياسات والخطط الوطنية والعالمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، للتصدي لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية.

25- وبما أن هذه الأهداف الثلاثة متجذرة في الحد من مخاطر الكوارث، فإن السياسة توفر الإطار لتعزيز النُهج ذات الصلة عبر إدراج اعتبارات تغير المناخ حيثما كان ذلك مناسبا، بما في ذلك الحاجة إلى التكيف الأطول أجلاً لتقوية القدرة على الصمود. وفي الوقت ذاته، وبينما يركز **البرنامج** على التكيف مع تغير المناخ ومعالجة أمر الخسائر والأضرار الناجمة عن الأحوال المناخية القاسية فإنه يدرك الفوائد المشتركة المحتملة للبرامج التي تخلِّف آثاراً على انبعاثات غازات الدفيئة واحتجاز الكربون، مثل تجديد الموارد الطبيعية عبر أنشطة إنشاء الأصول، ومصادر الطاقة النظيفة والآمنة من خلال استخدام المواقد المقتصدة للطاقة.[26] كما أن **البرنامج** يُسلِّم بأهمية التقليل من مساهماته الذاتية في تغير المناخ من خلال خفض أو تعويض انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن عملياته سعياً وراء تحقيق الحياد المناخي. وتنعكس التزامات **البرنامج** بشأن الحياد المناخي والحماية البيئية في السياسة البيئية **للبرنامج**.

---

[22] WFP/EB.2/2011/4-A.

[23] WFP/EB.A/2011/5-F.

[24] في حين تستند سياسة الحد من المخاطر على إطار سينداي فإن سياسة تغير المناخ هذه ترتكز على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وتساند كلتا السياستين تنفيذ خطة عمل عام 2030 إلا أن لكل منهما جمهوره الخاص.

[25] WFP/EB.A/2015/5-A.

[26] لمصطلح "التخفيف" معانٍ متباينة تبعاً للسياق: فتخفيف تغير المناخ يشير إلى الإجراءات الرامية إلى الحد من المصادر أو تعزيز بواليع غازات الدفيئة؛ أما فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث فإن التخفيف يشير إلى إزالة أو تقليل تأثيرات ومخاطر التهديدات قبل وقوع حالة طوارئ أو كارثة.

26- وستسهم جهود **البرنامج** المتعلقة بالتصدي لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع منح الأولوية لهدفي التنمية المستدامة 2 و17 على نحو ما تشير الفقرة 16، ومساندة هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره (الإطار 1).

الشراكات

27- سيتواصل إدماج عمل **البرنامج** بشأن تغير المناخ ضمن شراكات قوية مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، مع الإقرار بأن هدف التنمية المستدامة 17 ضروري لتحقيق كل الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة. وبمقدور مثل هذا التعاون بين الجهات الفاعلة أن يولِّد ابتكارات مخصوصة السياق لازمةٍ لبناء القدرة على الصمود المناخي على المستويين الوطني والمجتمعي. كما أن الشراكات بين بلدان الجنوب التي تحشد قدرات، وخبرات، وتكنولوجيات، وموارد إضافية تستطيع أن تستكمل الجهود المبذولة لبناء القدرة على الصمود المناخي.

28- وعلى وجه الخصوص فإن **البرنامج** سيستند إلى التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها، أي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، باعتماد نهج مشترك لتحقيق الأمن الغذائي في ظل تغير المناخ. ومن الواجب أن يترافق تعزيز صمود الإنتاج الزراعي مع حماية الأرواح وسبل العيش، بما يضمن تمتع الشرائح السكانية والمجتمعات المحلية الأشد فقراً وضعفاً بقدرة كافية على الحصول على غذاء وتغذية مناسبين. ومع العمل على ترويج الممارسات المستدامة أرست هذه الوكالات إطاراً مفاهيمياً مشتركاً بشأن تعزيز الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية يمهد الأرضية اللازمة لمزيد من التعاون ويوفر سبيلاً لوكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها ولشركاء **البرنامج** للنهوض بالتكامل، والاتساق، والنتائج. وستواصل الوكالات المذكورة تحويل أوجه التآزر هذه إلى عمل مناخي تعاوني في البلدان والمجتمعات المحلية مستفيدة من القدرات ونقاط القوة التكاملية لكل وكالة ضمن كل سياق قطري. ويشمل هذا التعاون ضمان أن يكون بمقدور هذه الوكالات عبر أوجه التآزر أن تتفادى التعارض والتداخل لتسهم في النتائج الجماعية على امتداد السياقات الإنسانية والإنمائية ولتعزيز مناصرتها للأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي وضمن منظومة الأمم المتحدة. وستتم أيضاً مراعاة القرارات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي.

29- وسيتابع **البرنامج** المساهمة كشريك في جهود الأمم المتحدة الواسعة مستلهماً روح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومستنداً إلى ما تتطلبه من تدابير، ومسترشداً بالمبادئ الأساسية المشتركة للنهج المتبع على نطاق منظومة الأمم المتحدة إزاء الجهود المتصلة بتغير المناخ؛ ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأنشطة الأجهزة ذات الصلة مثل آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ؛ والأولويات المحددة عبر اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ ومبادرة الأمم المتحدة للصمود إزاء تغير المناخ عبر التوقع والتحمل وإعادة التشكيل؛ وخطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها التي تبين دعم الأمم المتحدة المشترك لتنفيذ إطار سينداي والالتزامات المتعلقة بمساندة الاتساق مع اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة. وتيسر هذه الأطر أيضاً إعداد جهود مشتركة عبر أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بالبلدان. وبفضل الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2017-2021) فإن بمقدوره أن يتطور جنباً إلى جنب مع الكيانات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، على نحو ما دعا الأمين العام، حيث أن خطة عام 2030 تتطلب أن يتبع الجهاز المذكورنُهجاً أشد تكاملاً وأن يستحدث أوجه تآزر بين القطاعات لتحقيق نتائج مترابطة على جميع المستويات، مع التركيز بشكل خاص على النتائج المترابطة والتحولية على المستوى القطري وتعزيز الملكية الوطنية.

العمل على المستوى القطري

30- يعمل **البرنامج** على اعتماد نهج للتخطيط الاستراتيجي القطري تنفيذاً لخطته الاستراتيجية. وعبر هذا النهج فإن **البرنامج** سيدعم البلدان في تحقيق التقدم صوب القضاء على الجوع؛ والنهوض في الوقت ذاته بالاتساق الاستراتيجي، والتركيز، والفعالية التشغيلية لمساعدات **البرنامج** وشراكاته من أجل دعم الجهود القطرية والإقليمية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

31- وحينما تكون المخاطر المناخية عاملاً محركاً رئيسياً لمشكلة الجوع، فإن **البرنامج**، وبالتشاور مع الشركاء الوطنيين، سيربط عملية تخطيطه الاستراتيجي القطري مع خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً والخطط الحكومية الأخرى، بما في ذلك استراتيجيات إدارة الكوارث والخطط الاحترازية الوطنية، والمنصات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.[27] وسيقدم **البرنامج** الدعم إلى الحكومات ويعمل مع الجهات الشريكة العلمية والمعنية ببحوث سياسات الأغذية تأثيرات المخاطر المناخية والآثار المحتملة لتغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، مع دراسة الأحوال المناخية القاسية المفاجئة والآثار البطيئة على حد سواء. وسيساهم **البرنامج** أيضاً في تحليل القدرات والثغرات الوطنية والمحلية المتعلقة بالتصدي لهذه المخاطر.

32- وبناء على الاستعراضات الاستراتيجية القطرية لهدف القضاء على الجوع وتمشياً مع العمليات التخطيطية للحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية فإن **البرنامج** سيحدد الغايات والنتائج الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة التي يتمتع بموقع جيد لدعمها، بما في ذلك ما يرتبط منها بأهداف التنمية المستدامة 2 و13 و17. وستسهم هذه العملية كذلك في تقوية تلاحم عمل **البرنامج** مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، بما في ذلك ضمن أفرقة العمل التشغيلية المختلفة على المستوى القطري.

33- واستناداً إلى الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة فإن **البرنامج** سيحدد حصائل استراتيجية على المستوى الوطني تُعنى بآثار المخاطر المناخية وتغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية حيثما كان ذلك مناسبا. وستُحدد الحصائل التشغيلية على أنها النتائج المباشرة لنواتج **البرنامج** التي تدعم هدف التنمية المستدامة 2 وتسهم في تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة بما في ذلك الهدف 13.

34- ولتوفير التوجيه في إعداد الأنشطة والحصائل الاستراتيجية فإن هذه السياسة ترسي مبادئ ومجالات تركيز تتسق مع ولاية **البرنامج** وأوجه قوته وتحدد نقاط الدخول، والأنشطة، والأدوات المتاحة للمكاتب القطرية.

مبادئ سياسات وبرامج العمل المناخي للبرنامج

35- على المكاتب القطرية أن تراعي المبادئ التالية عند إدراج التدابير المناخية ضمن برامجها:

1) *التركيز على أشد الناس ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي*. عند التصدي لآثار تغير المناخ فإن **البرنامج** سيستهدف الشرائح السكانية والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي، والتي تعجز في الغالب عن إدارة المخاطر المناخية التي تواجهها بالفعل. ويعتمد هؤلاء الناس في كثير من الأحيان أيضاً على نظم إيكولوجية وسبل عيش شديدة الحساسية للمناخ وهم في أمس الحاجة إلى المساعدة في تطوير سبل عيش صامدة قادرة على الازدهار في ظل مناخ متغير.

2) *تحديد دور وفوائد المساعدة الغذائية*. سيأخذ **البرنامج** في الحسبان مدى صلة الحالات الحالية للعجز الغذائي الأسري بالمخاطر المناخية والدور الذي يمكن للمساعدة الغذائية أن تضطلع به في تلبية الاحتياجات الغذائية الملحة على نحو يتسم بالفعالية من حيث التكاليف مع تزويد الناس الضعفاء بالفرص لبناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ. وينبغي أن يعتمد اختيار أنواع التحويلات، أي الغذائية، أو النقدية، أو القسائم، أو التأمين، أو غيرها، على السياق، على نحو ما هو موضح في توجيهات **البرنامج** وسياسته بشأن التحويلات القائمة على النقد.

3) *بناء شراكات فعالة*. نظراً إلى اتساع نطاق التحدي والحاجة إلى الخبرة التقنية المتخصصة في إعداد وتطبيق السياسات، والبرامج، والتحليلات، والأدوات المتعلقة بالتكيف المناخي وبناء القدرة على الصمود فإن **البرنامج** سيعمل مع الحكومات والجهات الشريكة الأخرى على تيسير، وتحفيز، وتقديم الدعم المشترك، وتنمية القدرات حيثما تدعو الحاجة. وسيتطلب هذا العمل شركاء في كل سياق قطري للاستفادة من القدرات ونقاط القوة التكميلية لكل شريك ولتحديد دور المساعدة الغذائية **للبرنامج** في الجهود الوطنية للتصدي للمخاطر المناخية، وبناء القدرة على الصمود، ودعم التكيف.

4) *تفهّم، وتحديد، ومعالجة الصلات القائمة بين المخاطر المناخية، والمخاطر غير المناخية، والتغذية، والأمن الغذائي*. سيُدرج **البرنامج** بصورة منهجية تحليل المخاطر المناخية وتغير المناخ ضمن تحليله القاعدي للأمن الغذائي. وستراعي التحليلات المناخية كل أبعاد الأمن الغذائي والنطاق الكامل للمخاطر، المناخية منها وغير المناخية على حد سواء، التي

[27] تحظى هذه بدعم إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث لعام 2015.

تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية. وحيثما أمكن فإن التقديرات المناخية ستتضمن تحليل الخسائر والأضرار الراهنة والمحتملة. وسيمكِّن هذا النهج **البرنامج** والشركاء من تحديد المجالات التي تكون فيها البرمجة المرتبطة بالمناخ في أقصى درجات فعاليتها ولضمان اتباع نهج متوازن ومتين في البرمجة. وستُعنى أنشطة وبرامج **البرنامج** الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ بصورة مباشرة بالصلات القائمة بين الأمن الغذائي، والمخاطر المناخية الحالية، وتغير المناخ. وستوضَّح هذه الصلات في الخطط الاستراتيجية القطرية والوثائق البرامجية. وستتعامل برامج **البرنامج** مع المخاطر المناخية وغير المناخية باستخدام نهج متوازن يتسق مع أهداف التنمية المستدامة والغايات الوطنية المرتبطة بالأمن الغذائي، والتنمية، وتغير المناخ.

5) *جعل التصدي للمخاطر المناخية الحالية نقطة للانطلاق، مع التركيز على العوامل المحركة البارزة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية*. سيبدأ **البرنامج** بالتصدي للمخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي والمرتبطة بتغير المناخ وأحواله القاسية في الوقت الراهن قبل اتخاذ إجراءات للعناية بأمر المخاطر والفرص المرتبطة بتغير المناخ الأطول أجلا. وستركز برامج **البرنامج** على التدابير اللازمة لإدارة المخاطر المناخية ذات الأولوية التي تخلِّف أعظم الأثر على الأمن الغذائي والتغذية. وعند النظر في هذه المخاطر المناخية ذات الأولوية فإن **البرنامج** سيأخذ في الحسبان التغيرات المناخية البطيئة لتيسير الاستدامة الطويلة الأجل.

6) *تعزيز الجهود التي تنهض بسبل العيش وتحد في الوقت ذاته من المخاطر المناخية الحالية والمقبلة*. ستسترشد أنشطة **البرنامج** بتحليل كيفية قيام خيارات التكيف بزيادة قدرة سبل العيش على الصمود إزاء المخاطر المناخية المتصاعدة أو مساعدتها للناس على التنويع بعيداً عن النظم الإيكولوجية وسبل العيش الحساسة إزاء المناخ. وسيعمل **البرنامج** مع الشركاء على تحديد أنشطة التكيف التي تكفل في آن معاً الحد من المخاطر الحالية والمقبلة وتحسين سبل العيش، والدخول، والحصول على الغذاء في الأجل القصير بطرق تدعم الزيادات في توافر الأغذية وفي استدامة النظم الغذائية المحلية على حد سواء. وسيساعد هذا النهج على ضمان الاستخدام الفعال للموارد رغم حالات عدم اليقين المرتبطة بتغير المناخ.

7) *النظر بصورة منهجية في تأثيرات تغير المناخ على المعايير التقنية **للبرنامج** والشركاء*. ستسعى برامج **البرنامج** إلى ضمان أن تكون الأصول المجتمعية وأنشطة الاستعداد للطوارئ وغيرها من الأنشطة ذات الصلة منيعة إزاء المناخ ومبنية بحيث تكون قادرة على تحمّل الأحداث المناخية القاسية المقبلة. كما أن **البرنامج** سينظر في آثار التغيرات في الأنماط المناخية على المعايير التقنية الأخرى التي يستخدمها الشركاء. وستعمل أنشطة تنمية القدرات على معالجة الثغرات المكتشفة.

8) *التركيز على البرامج الممتازة التي تكفل بناء قدرة دائمة على الصمود*. سيواصل **البرنامج** تعزيز جودة وأثر كل برامج الصمود، بما في ذلك البرامج ذات الغايات المرتبطة بالمناخ، وذلك عبر التطبيق المنهجي لسياسته بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية.[28] وسيشكل استخدام النهج الثلاثي في برمجة الصمود والمعايير للارتقاء بالمبادئ التوجيهية المؤسسية لإنشاء الأصول عنصراً حاسماً في نجاح هذه السياسة، وكذلك في السعي للوصول إلى نطاق العمل المطلوب لتحقيق نتائج ذات مغزى. كما ستكون أنشطة رصد البرامج والإبلاغ عنها ضرورية. وسيضع **البرنامج** ويصون مؤشرات ذات صلة ضمن أطر نتائجه البرامجية.

9) *تصميم أنشطة تكيف تشاركية، وتحولية جنسانية، ومحددة الموقع*. يقر **البرنامج** بأن التكيف يتطلب نُهجاً محكومة بالطلب ومحددة السياق ويحتاج إلى قيادة قوية وجامعة على المستويين المحلي والمجتمعي. وعلى البرامج أن تُعنى بأوجه الضعف والاحتياجات والقدرات المخصوصة للنساء، والرجال، والفتيات، والفتيان في كل مجتمع محلي، وأن تراعي احتياجات فئات مثل ذوي الإعاقة، والشباب، والسكان الأصليين. كما أن عليها أن تمكِّن النساء والفتيات لتحقيق الأمن الغذائي، والتكيف المناخي، وإدارة مخاطر الكوارث.

[28] WFP/EB.A/2015/5-C.

10) *اعتماد نهج تكراري طويل الأجل يشمل الاستعداد، والاستجابة، والإنعاش، والتنمية*. باستخدام أهداف التنمية المستدامة في توجيه الجهود الطويلة الأجل فإن **البرنامج** سيعتمد نهجاً تكرارياً متدرجاً لإدارة حالة عدم اليقين المرتبطة بتغير المناخ، وسيستخدم خبرته على امتداد المتسلسلة الإنمائية الإنسانية لتطبيق نهج متكاملة لإدارة المخاطر تكفل بناء القدرة على الصمود على المستوى الوطني والمجتمعي. ويتضمن هذا العمل تطوير أدوات مثل نظم التحليل والإنذار المبكر؛ ونقل المخاطر وتمويل المخاطر؛ وبرامج كشبكات الأمان الاجتماعية؛ وأنشطة مجتمعية من قبيل مشروعات القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث؛ وآليات مؤسسية كمرفق مواجهة آثار تغير المناخ لتعزيز الأمن الغذائي (FoodSECuRE)؛ وسياسات مثل خطط التكيف الوطنية والحماية الاجتماعية. وسيقيس **البرنامج** مدى فعالية أنشطة التكيف وغيرها من الأنشطة المرتبطة بالمناخ لاستعراض القرارات في سياق العلم المتطور لتغير المناخ وحالات الالتباس الناشئة. وستراعي أنشطة **البرنامج** تأثيرات الصدمات المناخية وغير المناخية المتكررة على التقدم الطويل الأجل في استراتيجياته وبرامجه. وسيواصل **البرنامج** الاستثمار في الأدوات والآليات المؤسسية التي تمكنه من تزويد البلدان بنُهج أفضل بشأن القدرة على الصمود المناخي عبر العمل المبكر، والاستجابة، والإنعاش.

11) *تضمين الإصلاح البيئي وإدارة الموارد الطبيعية في الاستراتيجيات والجهود المتعلقة بتغير المناخ*. يعتمد الكثير من الأسر المحرومة من الأمن الغذائي في العالم على نظم إيكولوجية متدهورة بالفعل في كسب عيشها وإنتاج غذائها. وسيؤدي تغير المناخ إلى إجهاد هذه البيئات أكثر، مما سيؤثر على الأمن الغذائي. وفي هذا السياق فإن الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية توفر دعماً حاسماً للجهود المجتمعية الرامية إلى التكيف مع التغيرات المناخية وتقوية القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية. وسيقدم **البرنامج**، حيثما كان ذلك مناسبا، المساعدة الغذائية لدعم الإجراءات اللازمة لتحسين الموارد الطبيعية وإعادة تأهيلها على مستوى المجتمعات المحلية والمشاهد الطبيعية كجزء من عمله بشأن التكيف، وسيعتمد حيثما أمكن نهجاً قائماً على النظم الإيكولوجية على نحو ما تدعو إليه اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

أنشطة البرامج

36- بالإضافة إلى المبادئ المدرجة في القسم السابق فإن هذه السياسة تحدد نقاط دخول لتوجيه المكاتب القطرية في إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية والأدوات والأنشطة التي سيستخدمها **البرنامج** لدعم تنفيذ الأولويات والخطط الحكومية الوطنية. وهذه النقاط ذات صلة بولاية **البرنامج** وأوجه قوته التي برهن عليها بالعمل مع المجتمعات المحلية، والحكومات، والمؤسسات الإقليمية، والجهات الشريكة الأخرى.

ألف- الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها

37- بالنظر إلى تزايد الأحوال المناخية القاسية من حيث الوتيرة والشدة فإن الحاجة تدعو إلى استثمارات عالمية واسعة النطاق للنهوض بفعالية كفاءة نظم الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها خلال العقود المقبلة. وسيواصل **البرنامج** العمل كقائد عالمي في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية للمجموعات السكانية المتضررة من الكوارث المناخية، وسيعمل مع الحكومات الإقليمية، والوطنية، والمحلية، وشركاء المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والشركاء الإنسانيين لفهم الكيفية التي يمكن بها لتغير المناخ أن يبدِّل احتياجات المجتمعات المحلية ولتطبيق هذا الفهم في تعزيز قدرات الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها. كما سيواصل **البرنامج** التركيز على بناء القدرات الوطنية للاستعداد للكوارث المناخية وغيرها والاستجابة لها، بما في ذلك من خلال التقديرات المعززة للمخاطر المناخية لنظم الطوارئ التي يمكن أن تستجيب بطرق تستطيع الحد من الضعف في ميادين شراء الأغذية، ونقلها، وتخزينها، وتوزيعها.

باء- تحليل الأمن الغذائي، والإنذار المبكر، والخدمات المناخية

38- *تحليل الأمن الغذائي*. يتعمَّق فهم آثار تغير المناخ والمخاطر المناخية على الأمن الغذائي والتغذي أكثر فأكثر إلا أنه لا يزال محدودا، وهو ما يخلِّف آثاراً على الدعم المتاح للحكومات والمجتمعات المحلية في إعداد سياسات وخطط وطنية مستندة إلى الأدلة، مثل خطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنيا، والخطط الاستراتيجية القطرية. واستناداً إلى خبرته في تحليل

الأمن الغذائي فإن **البرنامج** يقوم باستحداث أدوات للتحليل المناخي لمعالجة هذه الثغرات، وينظر إلى هذا العمل على أنه استثمار أساسي لتحسين تصميم السياسات والبرامج ورصد وتقييم التقدم في برامج التكيف مع تغير المناخ. وسيواصل **البرنامج** تقديم مساهمات ضخمة عبر الشراكات مع منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، ومكتب الأرصاد الجوية في المملكة المتحدة، ومركز المناخ التابع للصليب الأحمر، والمديرية العامة للبحث والابتكار في المفوضية الأوروبية، والمعهد الدولي لبحوث المناخ والمجتمع، والمركز الأوروبي للتنبؤات الجوية المتوسطة المدى، ومبادرات من قبيل "مبادرة الابتكار في مجال التكيف مع المناخ وإدارته" (C-ADAPT) (الإطار 2). وستيسر مثل هذه الأدوات التحليلية فهماً متعدد القطاعات لمخاطر الكوارث وللفرص المتاحة لتعزيز سبل العيش، والقدرة على الصمود المناخي، والتغذية، بما يتماشى مع الأحكام الحكومية، وستساعد على إشراك الشركاء والمجتمعات المحلية في جهود دؤوبة لبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

39- *الإنذار المبكر والعمل المبكر*. تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية في استعداد **البرنامج** للطوارئ وتحليله للأمن الغذائي في قدرته على تحليل، وترجمة، واستخدام المعلومات المناخية لدعم الإنذار والعمل المبكرين في الأزمات الغذائية. وسيواصل **البرنامج** العمل مع المجتمعات المحلية، والمؤسسات الحكومية الوطنية ودون الوطنية، والشركاء الآخرين على إعداد وتشغيل نظم الإنذار المبكر والرصد الخاصة بالأمن الغذائي التي تدمج على نحو أفضل بين المعلومات المناخية ذات الأجلين القصير والطويل، بما يتيح للشركاء بناء قدرة أعظم على الصمود المناخي عبر العمل المبكر للحد من المخاطر والاستجابة إلى الصدمات الناشئة.

40- *الخدمات المناخية*. توفِّر الخدمات المناخية معلومات مناخية لدعم اتخاذ القرارات من جانب القائمين على إدارة آثار المناخ وتغير المناخ، بما يمكِّنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشكل أفضل وتحسين قدراتهم على إدارة المخاطر. ويعتبر **البرنامج** مبتكراً رائداً في هذا المجال، بما في ذلك العمل مع مشروع سبل العيش والإنذار المبكر والحماية في إثيوبيا، وعضواً نشيطاً في الإطار العالمي للخدمات المناخية الذي يتعاون فيه مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والجهات الشريكة الأخرى، ويقدم خدمات مناخية مبتكرة إلى الشركاء والمستفيدين منه. كما أنه سيواصل استحداث واستخدام خدمات مناخية للنهوض بالإدارة الداخلية والفعالية، وذلك مثلاً عبر ربط توقعات ظاهرة النينيو بالتدابير المسبقة للاستعداد، والبرمجة، والشراء، وتطوير أدوات مالية قائمة على التنبؤ. وتشمل الأمثلة الأخرى أنشطة في مالي وجمهورية تنزانيا المتحدة تُيسر الحصول على معلومات مناخية متناسبة مع احتياجات المجتمعات المحلية المحرومة من الأمن الغذائي لتنوير جهود تخطيطها قبل الموسم ومساعدتها على إدارة التقلبات المناخية من سنة إلى أخرى. وأتاحت تحليلات **البرنامج** المناخية على المستوى الوطني له وللحكومات تحسين فهم آثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، كما أنها أنارت جهود التخطيط والعمليات.

جيم- صمود المجتمعات المحلية، والحد من المخاطر، والحماية الاجتماعية، والتكيف

41- *برامج بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وسبل العيش، والحد من مخاطر الكوارث*. تسهم العديد من برامج **البرنامج**، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، في بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ، مثل برامج **البرنامج** الراسخة للمساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، التي تساعد الأسر المحرومة من الأمن الغذائي على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية مع القيام في الوقت ذاته بمساندة جهودها لبناء القدرة على الصمود، والنهوض بسبل العيش، والحد من مخاطر الكوارث الحالية والمقبلة. وتمنح هذه المساعدة الغذائية الضعفاء الفرصة للاستثمار في أمنهم الغذائي وتكيفهم الذاتيين، وهو ما يتعذر عليهم فعله بدون ذلك نظراً إلى كفاحهم اليومي من أجل تلبية احتياجاتهم الغذائية. وبالعمل مع الشركاء، بما في ذلك الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، يصل **البرنامج** إلى ما بين 10 ملايين إلى 20 مليون نسمة سنوياً من خلال هذه البرامج، ويوفر المساعدة الغذائية لدعم أنشطة في مجالات مثل الري، وصون التربة والمياه، وإعادة التحريج، والاستصلاح البيئي، وصون مستجمعات المياه، والقدرة على الصمود المناخي، والبنى التحتية الريفية، وممارسات الزراعة المستدامة. وفي حال تشجيع برامج **البرنامج** والشركاء على العمل المشترك بشأن الاستراتيجيات، والتنفيذ، والدعوة، وتوسيع هذه الأدوات والخدمات لتغطي المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في النظام الغذائي الأوسع، بما في ذلك عبر مبادرة الشراء من أجل التقدم، فإن ذلك يمكن أن يتيح أيضاً فرصاً لمكافحة فجوات إمدادات الأغذية المرتبطة بالمناخ مع القيام في الوقت ذاته ببناء قدرة الناس على الصمود المناخي عبر الخدمات المناخية، والتأمين الخاص بذوي الدخل المنخفض، ودعم نظم الأغذية المحلية المستدامة مثلا.

42- *الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان.* يحظى **البرنامج** بالإقرار لدعمه الحكومات الوطنية في تصميم، وتنفيذ، وتقييم شبكات الأمان وآليات الحماية الاجتماعية المراعية للأمن الغذائي والتغذية والمتسمة بالفعالية من حيث التكاليف لصالح أشد الشرائح السكانية ضعفاً في السياقات الهشة والصعبة. وتعتبر الآليات مثل إنشاء الأصول، والأشغال العامة، وضمانات العمالة، وبرامج التغذية من بين العناصر الرئيسية في حماية الناس الأشد ضعفاً من الأحوال المناخية القاسية المتصاعدة، وتوفير منصات لدعم التكيف الواسع النطاق. وسيتابع **البرنامج** العمل مع الحكومات الوطنية والجهات الشريكة الأخرى لدعم إنشاء برامج وخدمات وطنية، بما في ذلك شبكات أمان مكيَّفة ومستجيبة للصدمات عبر استحداث وتوسيع نهج مثل مبادرة الصمود الريفي (R4) (الإطار 3). وفي هذه البرامج فإن **البرنامج** سيركز على تحقيق الجودة البرامج وأثرها. وبالنسبة لأنشطة إنشاء الأصول فإن ذلك سيعني ضمان أن تكون الأصول مرتبطة مباشرة بغايات الأمن الغذائي والتكيف على حد سواء التي تقلل من المخاطر المناخية وتزيد من القدرة التكيفية.

43- *إدارة المخاطر، والتمويل، والتأمين.* سيواصل **البرنامج** الاضطلاع بدور رائد في طرح وتوسيع نطاق أدوات تمويلية مبتكرة معنية بالمخاطر تساعد البلدان والمجتمعات المحلية المحرومة من الأمن الغذائي على إدارة المخاطر المناخية المتصاعدة. وبمقدور أدوات مثل التأمين المستند إلى مؤشر الطقس والتمويل القائم على التنبؤ والتمويل الاحترازي أن تحد من عدم اليقين وأن تنهض بسبل العيش. وعند نشر هذه الأدوات كجزء من استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر فإنها تتيح للمزارعين الأشد فقراً وضعفاً توظيف وحماية استثمارات تؤدي إلى زيادة، وتحسين، وتنويع قدرتهم الإنتاجية، وسبل عيشهم، ورخائهم. وإدماج نُهج تحويل المخاطر هذه ضمن الخطط، والبرامج، والأدوات الوطنية، بالتعاون مع طائفة واسعة من الشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الوطنية، والقطاع الخاص، يساعد الحكومات على توسيع الشمول المالي وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية عبر بناء نظم استجابة وشبكات أمان مبتكرة تتسم بدرجة أكبر من القوة، والمردودية، وقابلية التنبؤ، والاستدامة. وسيواصل **البرنامج** تقاسم خبرته في مجال آليات تحويل المخاطر ودعم الحكومات في مبادرات التمويل المعنية بالمخاطر الرامية إلى الحد من الجوع، مثل مبادرة الصمود الريفي المشتركة بين **البرنامج** ومنظمة أوكسفام (الإطار 3)، ومرفق FoodSECuRE، ومبادرة وكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر التابعة للاتحاد الأفريقي. وسيشمل هذا الدعم تنفيذ مرفق التغطية المطابقة التابع للوكالة المذكورة من خلال العمل مع الدول الأعضاء والجهات المانحة لهذه الوكالة من أجل تعبئة الموارد لصالح **البرنامج** كي يتمكن من دفع أقساط مناظرة للتأمين إزاء مخاطر الكوارث ولبناء القدرة الوطنية على تحسين التخطيط، والقدرة التشغيلية، واستهداف البرامج الوطنية للمساعدات الغذائية في حالات الطوارئ. وباعتباره شريكاً منتسباً في مبادرة التأمين ضد المخاطر المناخية "InsuResilience" فإن **البرنامج** يسعى إلى تحقيق هدف توسيع تغطية التأمين ضد المخاطر المناخية ليشمل الفئات السكانية والمجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة.

44- *المواقد والطاقة الآمنة للطهي.* حينما يعجز الناس عن الحصول على الوقود فإنهم يلجأون إلى أساليب الطهي المبتسر وتخطي الوجبات أو بيع الحصص الغذائية لشراء وقود الطهي، مما يخلِّف آثاراً ضارة على تغذية أسرهم. ويشكل الطهي باستخدام النيران المكشوفة والمواقد التقليدية خطراً صحياً ومناخياً بارزاً يؤثر على نحو نصف سكان العالم ويؤدي إلى 4 ملايين من حالات الوفاة المبكرة كل سنة. وتتحمل النساء والأطفال الجانب الأعظم من الآثار الصحية المباشرة والمخاطر المتزايدة للعنف الجنساني المرتبط بجمع الحطب. وتصل نسبة انبعاثات الكربون الأسود على المستوى العالمي الناجمة عن حرق أنواع الوقود الصلب من أجل احتياجات الطاقة الأسرية إلى 25 في المائة.[29] ويعتبر **البرنامج** جهة فاعلة قائدة في مبادرة الوصول الآمن إلى الوقود والطاقة (SAFE)، ويعمل مع المستفيدين والشركاء على تيسير الوصول إلى الطاقة الآمنة والنظيفة للطهي، والحد من مخاطر الحماية والبيئة، مع زيادة فرص سبل العيش وخفض انبعاثات غازات الدفيئة في الوقت ذاته.

دال- دعم السياسات

45- *دعم السياسات المقدم إلى الحكومات.* سيتابع **البرنامج** دعم الحكومات الوطنية والمحلية في إذكاء الوعي وتحفيز إصلاح السياسات، والابتكار المؤسسي، وتنمية القدرات لتيسير الملكية الوطنية لجهود القضاء على الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك عبر دعم خطط وطنية مثل خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنيا. ويقر **البرنامج** بولايات وأدوار وكالات الأمم

[29] United States Environmental Protection Agency. 2012. *Report to Congress on Black Carbon.* https://www3.epa.gov/blackcarbon/2012report/fullreport.pdf.

المتحدة الأخرى في توفير الدعم للسياسات، ولا سيما ولاية ودور منظمة الأغذية والزراعة في المجالات المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك خبرتها كمزود للبيانات العالمية. وعلى هذا فإن دعم **البرنامج** للسياسات سيُقدم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة الأخرى، وسيركز على مجالات يتمتع فيها **البرنامج** بخبرة تكميلية، وسيسترشد بالمبادئ والأنشطة المحددة في هذه السياسة. وعلى وجه الخصوص فإن **البرنامج** سيستخدم خبرته في ميدان بناء القدرة على الصمود وأدواته التحليلية لتقوية قاعدة الأدلة لدعم اتخاذ القرارات، والتعلم، وبرمجة التكيف، والرصد، والتقييم. وسيعزز **البرنامج** من دعمه للشركاء الحكوميين في اكتساب القدرة على النفاذ إلى برامج التمويل المناخي عبر أنشطته ككيان منفذ لصندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف التابعين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. كما يعمل **البرنامج** كشريك في مشروعات التمويل المناخي التي تقودها كيانات معتمدة أخرى تدعم الأنشطة المحددة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، والمتسقة مع هذه السياسة.

46- *دعم السياسات المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والعمليات الإقليمية والدولية الأخرى.* سيواصل **البرنامج** تزويد أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالدعم التقني للتصدي لآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي والتغذية، وسيركز على الصمود، والتكيف، والحد من المخاطر في البلدان النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي. وعلى المستوى العالمي فإن **البرنامج** سيصب اهتمامه على مجموعة مختارة من قضايا الاتفاقية المذكورة بما في ذلك الخسائر والأضرار، والزراعة، والأمن الغذائي، والتمويل المناخي. وسيواصل **البرنامج** العمل مع الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ووكالات الأمم المتحدة الأخرى كجزء من نهج شامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما سيتابع دعم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بمدخلات تقنية تتعلق بالأمن الغذائي، والتغذية، والجوع.

اعتبارات التمويل والموارد

47- يخلِّف تغير المناخ تأثيرات على **البرنامج** من حيث التمويل والموارد. فخلال العقود المقبلة فإن الاحتياجات الإنسانية ستتصاعد على الأرجح نتيجة زيادة الكوارث المناخية من حيث الوتيرة والشدة. وعبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التزمت البلدان بتعبئة 100 مليار دولار أمريكي للتمويل المناخي كل سنة بحلول عام 2020 لمساعدة البلدان على الانتقال إلى الاقتصادات قليلة الانبعاث الكربوني والتكيف مع تغير المناخ.[30]

48- ويشكل التمويل المناخي مصدراً متعاظماً من مصادر تمويل أنشطة **البرنامج** من خلال الدعم الثنائي من الجهات المانحة وتنفيذ مشروعات التمويل المناخي المتخصصة على حد سواء. وبين عامي 2010 و2014 أشارت التقارير التي قدمتها البلدان إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وسجلات **البرنامج** ذاته، إلى أن **البرنامج** تلقى أكثر من 287 مليون دولار أمريكي من التمويل المناخي ذي المسار السريع. ويحتل **البرنامج** الآن المرتبة الثانية بين أكبر الجهات المتعددة الأطراف المنفذة لمشروعات ممولة من صندوق التكيف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي مارس/آذار 2016 كان **البرنامج** من أوائل الكيانات المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر التابع للاتفاقية المذكورة.

49- وسيستمر **البرنامج** في العمل مع الحكومات لإعداد مشروعات وبرامج بشأن التكيف مع تغير المناخ والصمود المناخي بما يتماشى مع ولايته وهذه السياسة. وستتسق هذه الأنشطة مع الخطط والأولويات الوطنية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على النحو المعين في المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية لدى البلدان، وستسعى إلى اجتذاب التمويل المناخي لدعم تنفيذها. وسيواصل **البرنامج** تعبئة الموارد من خلال الصناديق المتخصصة للتمويل المناخي والتمويل الثنائي والمتعدد الأطراف لتنفيذ هذه البرامج والمشروعات، وسيتعاون مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لتحديد مصادر تمويل أخرى للاستثمارات الطويلة الأجل اللازمة لبناء القدرة على التكيف على المستويين الوطني والمجتمعي. وستُدمج فرص توفير الموارد هذه في الخطط الاستراتيجية القطرية وفي الإطار المالي الجديد **للبرنامج**. وبالنظر إلى الطبيعة المتكررة للكوارث المناخية، والمخاطر الطويلة الأجل التي يطرحها تغير المناخ، والحاجة إلى برمجة متعددة السنوات لمجابهة تلك التحديات، فإن توافر تمويل متعدد السنوات وقابل للتنبؤ من كل هذه المصادر سيكون عنصراً أساسياً في نجاح هذه السياسة.

---

[30] الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفاق كوبنهاغن، المقرر 2/م أ.15: http://unfccc.int/resource/docs/2009/cop15/eng/11a01.pdf؛
الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف، اتفاق كانكون: http://unfccc.int/resource/docs/2010/cop16/eng/07a01.pdf؛
تقرير بشأن مقررات الدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الأطراف، المقرر 3/م أ.19: http://unfccc.int/resource/docs/2013/cop19/eng/10a01.pdf.

50- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية كان تغير المناخ، والقدرة على الصمود، والحد من مخاطر الكوارث من بين المجالات ذات الأولوية للابتكار والاستثمار الخارج عن الميزانية بالنسبة **للبرنامج**. وساعدت هذه الاستثمارات **البرنامج** في توضيح دوره، وتطوير أدوات جديدة، ودعم إعداد اتفاق باريس، والأهم من كل ذلك البدء في مساعدة البلدان الضعيفة على التصدي لآثار تصاعد الأحوال المناخية القاسية وتغير المناخ. وبالنظر إلى أثر تغير المناخ والكوارث على الأمن الغذائي والأزمات الغذائية فإن من المنتظر أن يظل هذا المجال يحظى بالأولوية في الاستثمار الخارج عن الميزانية.

51- وتنفيذاً لهذه السياسة فإن **البرنامج** بحاجة إلى بناء قدرات الموظفين، وإدماج التمويل المتخصص لتغير المناخ ضمن إطاره المالي، وإعداد توجيهات أكثر تحديداً للموظفين والشركاء. وسيواصل **البرنامج** دوره القيادي في توسيع نطاق الأدوات والنهج الابتكارية الجديدة لتجهيز الشرائح السكانية والمجتمعات المحلية الأشد ضعفاً بأكثر الوسائل فعالية في تعزيز القدرة على الصمود إزاء تغير المناخ. وستوفر سياسة **البرنامج** بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المزيد من التوجيه لتحديد واكتساب المزيد من الموارد، والخبرات، والمعارف، وفرص الربط الشبكي. وسيضع **البرنامج** خطة عمل تحدد متطلبات الموارد الخارجة عن الميزانية في الأجل القصير لتزويده بما يلزم لتنفيذ هذه السياسة، وكذلك متطلبات الموارد القائمة في الأجل الطويل. وستتم عمليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بالامتثال إلى سياسة تغير المناخ من خلال التقارير الموحدة للمشروعات، وتقرير الأداء السنوي، وآليات الإبلاغ ذات الصلة للأمم المتحدة، بما يتسق مع سياسة **البرنامج** بشأن الكشف عن المعلومات. وسيتم تقييم هذه السياسة لتحديد مدى فعاليتها بعد خمس سنوات من التنفيذ، وفقاً لقواعد **البرنامج**.[2] وسيراعي التقييم نتائج أية عمليات داخلية ذات صلة للمراجعة والاستعراض.

52- واستجابة إلى النداءات الداعية إلى إرساء آليات مؤسسية توفر موارد طويلة الأجل أكثر استقراراً على طول المتسلسلة الإنسانية الإنمائية، وتكون قادرة على التصدي على نحو أفضل للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، فإن **البرنامج** سيعمل على تطوير وتقييم فعالية صندوق متجدد ذي جهات وسنوات متعددة لدعم الجهود المتمحورة حول المجتمعات المحلية من أجل تعزيز الصمود المناخي، علماً بأن مستوى الرسملة المستهدف لهذا الصندوق يبلغ 400 مليون دولار بحلول عام 2020. وتربط هذه الأداة توقعات المناخ والأخطار بالتمويل المرن المتعدد السنوات، مما يوفر الوسيلة اللازمة لإطلاق التمويل بسرعة من أجل توسيع نطاق استجابات الأغذية والتغذية وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث قبل وقوع الكوارث المناخية ولدعم الجهود المتعددة السنوات لبناء القدرة على الصمود من أجل الإنعاش.

53- كما سيتابع **البرنامج** العمل مع الوكالات المانحة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والشركاء الآخرين لتطوير أساليب للتمويل الفوري أكثر قابلية للتنبؤ من أجل الكوارث المناخية، بما في ذلك من خلال مرفق التغطية المطابقة التابع لوكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر والمبادرات المماثلة.

54- وتجري العناية بأمر توفير الموارد لإدارة **البرنامج** لانبعاثات غازات الدفيئة والآثار البيئية الأخرى لبرامجه وعملياته، مثل التحديد الكمي لصافي إزالة غازات الدفيئة بالبواليع والحد من مصادر الانبعاثات، في السياسة البيئية **للبرنامج**. و**البرنامج** ملتزم بضمان التكامل بين مساري العمل هذين، المنفصلين ولكن المترابطين، ذلك لأن كلا المسارين يشتمل على بناء قدرة موظفي **البرنامج** والمجتمعات المحلية القائمين على خدمتها ولأنهما قد يجتذبان مصادر تمويل متماثلة.

الإطارات

الإطار 1: غايات هدف التنمية المستدامة 13 ذات الصلة بالبرنامج

تتسق غايات **البرنامج** اتساقاً وثيقاً مع هدف التنمية المستدامة 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره. وتتضمن الغايات المحددة ذات الصلة **بالبرنامج** ما يلي:

- 13-1: تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف معها؛
- 13-2: إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني؛
- 13-3: تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به؛
- 13-3ب: تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

الإطار 2: مبادرة الابتكار في مجال التكيف مع المناخ وإدارته (C-ADAPT)

إن مبادرة C-ADAPT هي مبادرة عالمية تدمج تحليل المناخ والأمن الغذائي ضمن تصميم البرامج والسياسات. وقد انبثقت هذه المبادرة استجابة لثغرات البحوث المتعلقة بآثار تغير المناخ على الأمن الغذائي، والافتقار إلى أمثلة على البرمجة ذات الصلة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ المتاحة للحكومات، والمجتمعات المحلية، والمنظمات الدولية. وموَّلت الحكومة السويدية بين عامي 2013 و2016 هذه المبادرة التي جعلت من **البرنامج** جهة ابتكارية رائدة في التحليلات المناخية التي تحدد الأمن الغذائي في سياقات مختلفة، وهو ما يمكن أن تستخدمه الحكومات في خطط تكيفها الوطنية والعمليات التخطيطية الأخرى. كما أن هذه المبادرة أتاحت **للبرنامج** وشركائه توثيق دراسات الحالة والممارسات الفضلى في مجال التكيف المناخي.

الإطار 3: مبادرة الصمود الريفي (R4)

نشأت هذه المبادرة على يد **البرنامج** ومنظمة أوكسفام أمريكا وشركة Swiss Re من أجل تطوير، واختبار، ونشر نهج شامل لإدارة المخاطر والتكيف مع تغير المناخ وذلك لمساعدة المجتمعات المحلية على تعزيز قدرتها على الصمود. وقد نُشرت المبادرة في إثيوبيا، وملاوي، والسنغال، وزامبيا، وهي تغطي الآن أكثر من 200 000 نسمة، وتحظى بالاعتراف كمثال رائد لإدماج شبكات الأمان، والتأمين إزاء مخاطر الكوارث، وبناء القدرة على الصمود.

وفتحت المبادرة آفاقاً جديدة بتمكينها المزارعين الأشد فقراً من الحصول على التأمين للمحاصيل اعتماداً على التسديد بعملهم من خلال خطط التأمين على الأصول المدمجة في برامج شبكات الأمان.

وتظهر تقييمات الأثر في إثيوبيا أن المزارعين المؤمَّنين يدخرون ضعف ما يدخره المحرومون من التأمين ويستثمرون مبالغ أكبر في البذور، والأسمدة، والأصول الإنتاجية مثل حيوانات الجر. وحققت النساء، اللواتي يترأسن في الغالب الأسر الأشد فقرا، أضخم المكاسب في القدرة الإنتاجية بفضل الاستثمار في اليد العاملة والأدوات المحسنة للزراعة. وفي السنغال كان المشاركون في مبادرة الصمود الريفي أفضل تجهيزاً لمجابهة تأثيرات موجة الجفاف الأخيرة وقد انخفض معدل استهلاكهم للأغذية بنسبة 8 في المائة فقط بالمقارنة مع نسبة 43 في المائة في المجموعة المرجعية.